

منظمات حقوقية: أحكام "التنسيقية" إرهاب للمجتمع المدني



الأحد 5 مارس 2023 09:34 م

اعتبرت منظمات حقوقية دولية تنطلق من دول العالم الأحكام التي صدرت بحق أعضاء التنسيقية المصرية ومنهم عزت غنيم وهدى عبدالمنعم وعائشة الشاطر أحكاما قاسية تهدف إلى إرهاب المجتمع المدني والحقوقيين المصريين

وقالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إن الحكم الذي أصدره القضاء المصري الأحد 5 مارس بالسجن لفتترات متفاوتة أغلبها بالسجن المؤبد والمشدد بحق 31 حقوقيا ومعارضاً مصرياً، هو استمرار لسياسة النظام في إخراس وإرهاب الحقوقيين، وإنهاء أي مساحة لحرية الرأي والتعبير، وخنق للمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر

وأضافت في بيان عبر موقعها على الشبكة أن اعتقال الصحفيين والحقوقيين ومنتقدي سياسات النظام المصري وإصدار أحكاما قاسية بحقهم أصبح عادة تمارسها السلطات المصرية، مستغلة اعتلال المنظومة القضائية وتبعيتها لإرادة الأجهزة الأمنية، وعدم وجود أي وسيلة متاحة للعدالة يمكن أن تحمي الحقوقيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان

وذكرت المنظمة أن المعتقلين عائشة الشاطر، والمحامية هدى عبد المنعم تعانيان من ظروف صحية صعبة للغاية تهدد حياتهن، وقد مثلتا أمام المحكمة بعد أن نُقلتا إلى الجلسة بسيراتي إسعاف، نظرا لعدم قدرتهما على الوقوف أو الحركة بشكل طبيعي

وأكدت المنظمة أن اعتقال الحقوقيين، دون دليل بعد إصاق اتهامات مفبركة ومكررة لهم، يعد دليلا دامغا على أن النظام المصري يجرم ممارسة الحقوق الأساسية للمواطنين، ويعتبر الدفاع عن حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير والدعوة لتداول السلطة واستقلال القضاء جرائم تندرج تحت قائمة الإرهاب تستوجب العقاب

ولفتت المنظمة أنه وعلى الرغم من أن القانون الأمريكي والتشريعات الأوروبية تشترط احترام حقوق الإنسان الأساسية، قبل أن يحظى أي نظام بالدعم، فإن حكومات الدول الغربية مازالت تتعامل مع النظام المصري صاحب السجل الدموي بشكل طبيعي، دون أدنى اعتبار لما يمارسه من إجرام بحق المعارضين

وعلى الرغم من التقارير التي تصدرها الكثير من تلك الدول عن انهيار حالة حقوق الإنسان في مصر، إلا أن تلك التقارير لم تتجاوز الورق التي كتبت عليه حتى الآن، ولم تُترجم إلى أي خطوة فاعلة على أرض الواقع

وجددت المنظمة دعوتها كافة المنظمات الحقوقية والنشطاء والصحفيين ووسائل الإعلام وكافة المدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم بتشكيل رأي عام عالمي رافض لانتهاكات النظام المصري والضغط على حكومات الدول الغربية من أجل وقف أي نوع من أنواع الدعم لهذا النظام الذي يمعن في سحق المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان يوما بعد يوم

الإنسانية الغائبة

وقالت منظمة "هيومن رايتس مونيتر" (HUMAN RIGHTS MONITOR) تحت عنوان "الإنسانية الغائبة"،

إن محكمة أمن الدولة طوارئ، محكمة استثنائية، تصدر حكما نهائيا بأثا ضد محامين وحقوقيين

وأضافت المديرية التنفيذية للتنسيقية المصرية هبة حسن في حديث للجزيرة مباشر إن جميع العاملين في المجال الحقوقي مصدومون من الأحكام المشددة على عائشة الشاطر وهدى عبدالمنعم وآخرين

وتتهم منظمات حقوقية دولية ومحلية سلطات الانقلاب بقمع كافة اشكال المعارضة وتقدر عدد السجناء السياسيين بـ 60 ألفا، ما تنفيه القاهرة

وكانت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ قد أصدرت حكمها في القضية رقم 1 لسنة 2021 جنابات أمن دولة طوارئ مدينة نصر ثان بالسجن المؤبد لكلا من: إبراهيم السيد محمد عبده عطا، محمد محمود محمد نصر الله، محمد محمد فراج، محمود حسين احمد حسن، محمد عبدالوهاب عبدالفتاح، احمد صلاح الدين احمد طلعت، هاجر خالد فارس السيد ، أشرف رفعت عبدالحميد الزيات، المعتصم بالله محمد عبد الجواد، ابراهيم رمضان عبدالفتاح، عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، فكري محمد فكري عبدالحميد، سها سلامة عمر الشيخ، محمد سعيد الشيمي علي، اسراء كمال الدين محمد عطية، أحمد عبدالباسط محمد محمد، محمد عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، والسجن المشدد 15 عاما لكلا من: محمد ابو هريرة محمد عبدالرحمن، أحمد إسماعيل حسن الهضيبي، أسامة إبراهيم أحمد مرعي، أسامة مبروك موسى محمد، طارق محمد أمين عبدالفتاح، محمد عبدالستار محمد حسن، عزت طه غنيم والسجن المشدد 10 سنوات لكل من: عائشة محمد خيرت الشاطر، محمد اسماعيل حسن الهضيبي، سميرة محمد ناصف رشدي، بهاء محمد عودة ، والسجن المشدد 5 سنوات لكل من هدى

عبدالمنعم عبدالعزيز، وأحمد معتوق سلام وشمل الحكم وضع المحكوم ضدهم تحت المراقبة لمدة خمس سنوات بعد انتهاء مدة العقوبة